التداولية: دراسة في المنهج.. ومحاولة في التصنيف

وائل حمدوش

قضية المعنى وحيثياته أرقت الفلاسفة واللغويين والقانونيين على حد سواء، فتتالت الأطروحات التي حاولت الكشف عنه، وتواردت عليه النظريات الدلالية محاولة رسم منهج الوصول إليه، فعلم الدلالة كان شغله الأول استخراج المعنى الكامن خلف المفردات والتراكيب، ثم طرحت الكثير من النظريات اللسانية منهجها في تفسير النصوص، وبيان معانيها.

فإذا كان علم الدلالة يعنى بدراسة المعنى من خلال المفردة والتركيب، فإنه يدرس ذلك دراسة شكلية صورية بغض النظر عن السياقات التي تحف الكلام، لذا أطلق علماء أصول الفقه على هذه المباحث علم الوضع اللغوي [1]، وذلك في مقابل علم الاستعمال اللغوي، الذي يدرس اللغة في حيز الاستعمال اللغوي، وقريب منه تقسيم دو سوسير للسان والكلام.

يدرس علم استعمال اللغة أو التداولية [2] اللغة في حيز الاستعمال متجاوزاً حدود الوضع الأصلي وإن كان يبني عليه، وذلك لأن مقاصد المتخاطبين لا يمثلها الوضع اللغوي المجرد فقط، ولا يمكن الوصول إليها إلا من خلال فهم اللغة في سياق الاستعمال المتجدد بتجدد مقاصد المتكلمين، يستند فيه ا لمتخاطبون إلى الوضع اللغوي، ويتجاوزونه تلبية لمقاصدهم وأغراضهم الدلالية.

التداولية وكونها تبحث عن المعنى، لا شك بأنها ستكون ملتقى الدراسات المختلفة أدبية، قانونية، فلسفية فهذا شأن مسائل المعنى، لأن طبيعة المعنى وتحصيله يتداخل فيه كل ذلك، فكل له من المعنى نصيب في النظر والبحث، وكل يراه من زاويته، لذا فلا غرابة أن تولد التداولية متأثرة بالدراسات الفلسفية والمنطقية والقانونية.

ثم تبلورت هذه النظرية اللسانية، ورسمت منهجها الخاص، وحدودها المميزة لها كنظرية مستقلة لها وجودها المستقل عن أسسها الفلسفية والقانونية ، فقام هذا المنهج على العديد من المقولات والنظريات التي تطوف حول المعنى التداولي.

وسنعرض فيما يلي أسسَ هذه النظريةِ الفلسفيةَ، ومنهجها وأهم نظرياتها

وهي نظرية الأفعال الكلامية.

الأسس الفلسفية للمدرسة التداولية

المعنى وطبيعته المعقدة يتداخل في دراسته عدة علوم "كالفلسفة والمنطق وعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها"[3] كما ذكرنا.

وعليه فإن نشأة التداولية التي تبحث عن المعنى ستكون نتاج هذه الحقول المختلفة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فيرى الباحثون أن للمدرسة التحليلية بزعامة غوتلوب فريجه 1925 دورها في تكوين التداولية، لأن هذه الفلسفة رأت أن أولى " مهام الفلسفة هي البحث في اللغة وتوضيحها وقد اعتبر فلاسفة التحليل هذا المبدأ المنهجي علامة قوة منهجهم وحقانيته. . ومن أهم ما أنكرته الفلسفة التحليلية على ذلك الفكر الفلسفي القديم أنه لم يلتفت إلى اللغات الطبيعية ولم ي ولها ما تستحق من الدراسة والبحث، فسعت إلى ردم هذه الهوة ... باتخاذ اللغة موضوعاً للدراسة باعتبارها أولى الأولويات في أي مشروع فلسفي.." [4].

كما تعد إسهامات موريس هامة في نشوء البحث التداولي وذلك من خلال تقسيمه الثلاثي المبدع بين حقول علم العلامات النحو، وا لدلالة، والتخاطبية أو التداولية[5]، فذكر أن علم النحو "يدرس العلاقات بين العلامات اللغوية، وعلم الدلالة يدرس علاقاتها بالأشياء، والتخاطب يدرس علاقة العلامات بمفسريها "[6]، ويعود هذا التصنيف أصلاً إلى بيرس الذي ميز بين "المواد الدالة والمدلول أو الممثل والمؤول"[7]، فالمواد الدالة المكونة من "حامل ومحمول والمدلول الذي يمثله الدال "[8]، وقد قدم بيرس إسهاماً كبيراً حين ميز بين النمط والورود، فالنمط هو علامة لها كيان مجرد مثالي وتقع في اللسان [9]، أي في الوضع اللغوي، في حين أن الورود هو "الاستعمال الملموس للنمط في السياق" [10]، ولكن لم يظهر تقسيم بيرس بالوضوح التداولي الذي ذكره موريس.

وقد تأثر بأفكار فلسفة فريجه التحليلية عدد من الفلاسفة منهم فيتغنشتاين وأوستن وسيرل وهوسرل وغيرهم وتجمع عند هؤلاء مقولة مفادها أن "فهم الإنسان لذاته ولعالمه يرتكز في المقام الأول على اللغة، فهي التي تعبر عن هذا الفهم"[11]

ثم لعب الفيلسوف لودفيغ فيتغنشتاين - الذي تأثر بالفلسفة التحليلية - دوراً

التداولية: دراسة في المنهج.. ومحاولة في التصنيف

وائل حمدوش

هاماً في إسقاط الفلسفة التحليلية على اللغة، فأسس اتجاهاً جديداً سماه فلسفة اللغة العادية، وقوامها "الحديث عن طبيعة اللغة وطبيعة المعنى في كلام الرجل العادي"[12]، ولعل أهم ما يميز فلسفة فيتغنشتاين التحليلية "بحثه في المعنى وذهابه إلى أن المعنى ليس ثابتاً ولا محدداً ودعوته إلى تفادي البحث في المعنى المنطقي الصارم"[13].

وبين أحضان فلسفة اللغة العادية نشأت الأفعال الكلامية، وذلك أن تراث فتغنشتاين لم يكتسب العناية الحقيقية إلا بعدما تبناه فلاسفة مدرسة أوكسفورد ولاسيما جون أوستن، الذي بدا أثر فتغنشتاين واضحاً عليه في كتابه عندما يكون القول هو الفعل ثم تبعه جون سيرل الذي ألف أفعال الكلام[14].

ويعد أوستن وتلميذه سيرل من أبرز مؤسسي المدرسة التداولية، ثم تبعهم في تطوير هذا المنهج الفيلسوف بول غرايس في جهوده الكبيرة التي طور بها الدرس التداولي، ولاسيما في حديثه عن مبادئ المحادثة[15].

وقد أطال كثير من الباحثين في التخريج الفلسفي للمدرسة التداولية، من ذلك ما قامت به فرانسواز أرمينكو في كتابها المقاربة التداولية، فلقد ذهبت في التأصيل الفلسفي لهذه المدرسة شوطاً بعيداً لا يعنينا منه الكثير لأننا بذلك نخرج عن طبيعة عملنا ذو الصبغة اللغوية، بعيداً عن تجاذبات الفلسفة وتخريجاتها، التي نأخذ منها قدر الحاجة، والتي يرى كل باحث - ومن وجهة نظره الخاصة - تأثيراً لفلسفة ما في نشوء مدرسة لغوية، وقد يكون ذلك غير متفق عليه؛ فيتسع التأصيل ويتقلص تبعاً لنظر الباحث في التأثر والتأثير، لذا لن نطيل في التخريج بحيث تبقى المقدمة الفلسفية في حدود المقدمة للموضوع ولا تتحول لتصبح هي الموضوع.

التداولية ومنهج البحث عن المعنى

طرح التداوليون أفكاراً عدة في طريقهم إلى المعنى، فتحدثوا عن القصدية عند المتكلم، وتحدثوا عن أفعال الكلام، وتحدثوا عن أنواع المعنى وذكروا كثيراً من القضايا في سياق استعمال اللغة ..، ولكن الملاحظ أن بعض الباحثين الذين درسوا التداولية أنهم قد عكفوا على فكرة واحدة مما ذكره التداوليون وتحدثوا عنها وخصوها بالتداولية دون غيرها هذا من ناحية.

من ناحية أخرى نجد كثيراً ممن تحدث عن التداولية كمنهج تحدث عنها مجزأة غير مترابطة، فذكر مجمل أفكارها كما تلقاها عن التداوليين من غير أن ينظمها في عقد

التعاون بين المتخاطبين، الذي يُعد من مبادئ التداولية، إذ الوضع اللغوي هو المشترك بين أفراد الجماعة اللغوية، فيجب الالتزام بقواعده العامة حتى يتحقق التعاون اللغوي بين أفراد هذه الجماعة، ولا تحدثَ المخادعة التي تضيع المعنى.

ولكن وبالرغم من استناد الاستعمال على الوضع إلا أنه يفارقه ويجوزه - ومن هنا أتت تسمية المجاز لأنه يجوز الوضع لتلبية غرض المتكلم - ليلبي حاجة المتكلم، وقد درس العلماء قديماً أسباب هذه المفارقة في حديثهم عن أسباب المجاز، من المبالغة والاتساع والتوكيد... ولكن وفي حال عدل المتكلم عن الدلالة الحرفية للغة عليه أن ينصب قرينة على عدوله، وأن تكون هناك مناسبة بين الدلالتين الوضعية والمعنى المراد[18] حتى لا يعد مغالطاً.

فما هو تعريف التداولية بعد أن تبينا ساحة عملها؟

يعرفها البعض بأنها:" دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية " [19]، أو هي "دراسة كيف يكون للقولات معانٍ في المقامات التخاطبية"[20]، فمن خلال هذين التعريفين تبين الفرق بين التداولية وعلم الدلالة، وذلك من خلال العناية بآثار الاستعمال ومختلف السياقات في استخراج المعنى في الدراسة التداولية.

2 - المخاطِب ومقاصده التخاطبية

العملية التخاطبية تبدأ بالمخاطب، وبقدر ما يكون ناجحاً في إرسال الخطاب ومبيناً لمقاصده يتم فهم مقاصده ومعرفة معاني خطابه، ويرى التداوليون أن المقياس الذي وضعه غرايس في مبادئ المحادثة يعد هاماً في نجاح التخاطب، وبيان قصد المتكلم من الخطاب، وبه يقاس نجاح التخاطب، إلا أن الملاحظ أن التداوليين يتحدثون عن مبادئ غرايس في المحادثة ولا يضعونها في زاوية المخاطب، وهو مكانها الأنسب - حسبما أرجح - وإنما وضعوها في دلالة الخطاب أحياناً، أو في مبادئ التخاطب أحياناً أخرى، تحت ما يسمى بمبادئ التعاون لإنجاح التخاطب.

ولكن الأولى وضعها في محور المخاطِب لأنه معني بها بالدرجة الأولى، وهذا سنتبينه من خلال عرض هذه المبادئ.

لقد صاغ غرايس "مبدأ التعاون الذي يقتضي أن المتكلمين متعاونون في تسهيل عملية التخاطب، وهو يرى أن مبادئ المحادثة المتفرعة عن مبدأ التعاون هي التي

تفسر كيف نستنتج المفاهيم الخطابية"[21]، ويمكن تلخيص هذه المبادئ كالتالي:

- مبدأ الكم: بحيث "نقول ما هو ضروري بالضبط ولا نزيد أكثر من الضروري "، فنتكلم بالقدر الذي يضمن تحقيق الغرض.

- مبدأ الكيف: فلا "تقل ما تعتقد أنه كاذب ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه".

- مبدأ الأسلوب: فيجب تجنب "إبهام التعبير، وتجنب اللبس، أوجز كلامك تجنب الإطناب الزائد، ليكن كلامك مرتباً".

- مبدأ المناسبة: فيجب "أن يكون كلامك مناسباً لسياق الحال".

ثم طور العلماء نظرية غرايس هذه، كما انتقدها البعض الآخر ومنهم ويلسون وسبيرير اللذان شككا فيها واستثنيا مبدأ المناسبة، الذي جعلا منه أساساً لنظرية سمياها نظرية المناسبة [22]، وهذه النظرية تدمج بين مشروعين معرفيين : الأول مستمد من علم النفس المعرفي، والثاني مستمد من مجال فلسفة اللغة وبخاصة النظرية الحوارية لغرايس[23].

ولكن هذه المبادئ التي طرحها غرايس لا تفي - برغم جودتها - بمتطلبات التخاطب على اختلاف مستوياته، فمبدأ الكم ومبدأ الأسلوب يضيق دورهما في الممارسات الأدبية التي تشترط الرمزية أحياناً والإطالة أحياناً أخرى وذلك لتفي بمتطلبات الحالة محل التعبير، فقول الشاعر: هند أتى من دونها النأي والبعد

فيه إخلال بمبدأ الكم الغرايسي، من حيث ورود كلمتين بنفس المعنى النأي والبعد، وهو حشو وإطناب ظاهراً، ولكنْ لتلك الإضافة دور ب لاغي يخدم التعبير، ويحدد المقصد بشدة كما لها دور في جمال البيان الذي تحكمه قواعد أسلوبية خاصة مختلفة عن قواعد المحادثة العامة، وكذلك الأمر في مبدأ الأسلوب الذي تقاس فاعليته حسب مقتضى الحال والمقال، فالنصوص الشرعية والقانونية تتطلب صياغات وأساليب عامة عليا لتشمل أكبر كم من الوقائع الحالية والمستقبلية، لذا من الممكن عد هذه الطريقة فضفاضة وغير مناسبة للواقعة الحالية، ولكنها مناسبة من حيث شمولها مجمل الوقائع.

هذه المبادئ تتلاءم وشروط المحادثة ولذا سميت مبادئ المحادثة، ولكنها تقصر عن درك مقاصد النصوص الأدبية وا لقانونية، وهي بحاجة إلى إضافات لتستوعب أنواع

التداولية: دراسة في المنهج.. ومحاولة في التصنيف

وائل حمدوش

القصد طلب البقاء في المنزل ، وقد يكون القصد ضرورة إغلاق النوافذ لئلا يتسرب الماء منها، وكل ذلك ممكن حسب القرينة، ومن الملاحظ أن كل مفهوم هنا يلغي الآخر، ولكن المعاني الوضعية واحدة لا تتغير، لارتباطها بالصيغة ارتباطاً أساسياً، لذا فالمفهوم من الدلالة الوضعية لا يمكن تعدده ولا إلغاؤه.

كما أن المفهوم التخاطبي غير قابل للانفكاك، أي أن تغير "صيغة القولة لفظاً مع عدم المساس بالمعنى لا يؤدي إلى إلغاء المفهوم التخاطبي لارتباطه بالمعنى وليس باللفظ"[37]، وكذلك يعد هذا المفهوم ظني الدلالة، ويقبل التأكيد من غير حشو أو تطويل، لأنه مفهوم يتوضح با لإيضاح، فقولنا أعط الفقير، يؤكده - من غير إطناب - قولنا ولا تعط الغني، فهذا يزيد المعنى وضوحاً بإبعاد الاحتمالات عنه.

ثم يقسم غرايس المفهوم التخاطبي إلى عام وخاص، فالأول "يستنبط بمعزل عن السياق في حين لا يستنبط الثاني إلا بالاستعانة بالسياق "[38]، فكل الأم ثلة السابقة تصلح للتمثيل للمفهوم التخاطبي الخاص ولكن يصعب - حسب غرايس - العثور على أمثلة للمفهوم التخاطبي العام، وذلك لالتباسه بالمفهوم الوضعي، كونه لا يتأثر بالسياق، ثم يضرب له مثالاً:

سعيد يقابل امرأة هذا المساء

فدلالتها الوضعية أن سعيداً سيقابل امرأة هذا المساء فقط، ولكن يفهم منها تخاطبياً وبمعزل عن السياق الخاص أن المرأة ليست امرأته، فهذا قدر زائد على الدلالة الوضعية، ووصلنا إليه بمعزل عن السياق الخاص، الذي قد يعطي فهماً آخر للجملة، قد تكون المرأة فيه زوجته.

ما قدمه غرايس في تصنيف المعنى مهم للغاية و يعد خطوة متقدمة في طريق المعنى في الدراسات الغربية، ولكن - وبرغم جودته - اتسم بكثير من الغموض، وذلك حسب ما أكده الباحثون، ولذلك كثرت المحاولات التصنيفية عليه وذلك لرسم هذا التصنيف من جهة، ونقده من جهة أخرى[39].

فغرايس كما أشرنا وضع الدلالة الافتراضية العق لية في المنطوق، وكذلك التضمين، وهما دلالتان منطقيتان، لا علاقة للغة بهما، وكذلك يُعد تصنيفه للمفهوم أكثر غموضاً من المنطوق، فحديثه عن المفهوم وضعاً، وكونه يؤخذ من معاني بعض الأدوات غير واضح، فقد يختلط المفهوم وضعاً بالمنطوق من ناحية وبالمفهوم التخاطبي العا م

من خلال التأمل - أنها غير مقصودة أصلاً، فلا يمكن لنا أن نقول : إن منطوقه اشتباك اليد، ومفهومه النصرة، وهذا المنطوق له مفهومه الخاص المرتبط به، إذ المفهوم مرتبط بالمنطوق من خلال قياس جلي عليه - كما ذكر الآمدي - [42].

ومن المهم هنا التفريق بين مصطلح الدلالة الحرفية، ومصطلح المنطوق فهما غير مترادفين، فالدلالة الحرفية دلالة المفردات في وضعها اللغوي، بينما الدلالة المنطوقة هي القصد الأول من الكلام في محل النطق، سواء دل الكلام بالوضع اللغوي أو بالاستعمال، فإن تبنينا مصطلح الدلالة الحرفية فالمفهوم التخاطبي واقع في المفهوم الدلالة غير الحرفية، وإن تبنينا مصطلح المنطوق، فالمفهوم التخاطبي واقع فيه، فالمنطوق مصطلح أعم من الدلالة الحرفية، ولنضرب على ذلك مثالاً:

قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى} دل هذا الكلام بحرفيته على تناول المال بالفم، ودل بمنطوقه غير الحرفي على حيازة المال، إذ هو المقصود أصلاً من الخطاب في محل النطق بطريق المجاز، ودل بمفهومه على حرمة إحراقه من باب أولى فحوى الخطاب، وهذا كله مأخوذ من تفريق الأصوليين بين استعمال اللفظ في ما وضع له أو استعماله في غير ما وضع له، ولكنّ كلاً من الدلالة بالحقيقة أو بالمجاز دلالة منطوقة، فهي تؤخذ بعد تحرير دلالة اللفظ أدل بالوضع أم بالاستعمال؟.

المخاطَب وحمل الكلام

يعد المتلقي آخر المحطات التخاطبية، وهو الن صف الثاني لمعادلة النجاح التخاطبية مع المرسل، ويتوقف نجاح العملية التخاطبية على فهمه لمقصد المتكلم وتطبيقه له، فبقدر ما يوضح المتكلم مقصده بعبارة دقيقة يصل إلى فهم أدق من قبل المتلقي، ولكن وبرغم حرص المتكلم على وضوح عبارته، إلا أنه يعترض طريق المقصد أمور خ ارجة عن بيانه تتعلق باللغة ومشكلاتها عموماً، بحيث تجعل المعاني مشتبكة متداخلة، منها على سبيل المثال:

الترادف: يعد الترادف من المشكلات التي تواجه المعنى، وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في وقوع الترادف بناء على أن كثيراً من الألفاظ المترادفة هي من قبيل الوصف للمسمى لا من قبيل تعدد الاسم للمسمى، أو هي من قبيل التقاطع الدلالي لا التطابق الدلالي.

فالمشكلة التي تواجه المعنى هنا في انتقاء اللفظ الذي يعبر بدقة عن المطلوب دون التعبير بمرادفه الذي يحمل مفارقة له وإن كانت قليلة ولكنها مؤثرة وقد تقع عند

وائل حمدوش

المتلقي غير الموقع الذي أراده المرسل، وذلك من خلال ظلالها التي تحدثها، لذا فإن مستخدمي اللغة يتجنبون "استعمال ألفاظ معينة في بعض المواقف التخاطبية لما تجلبه من إيحاءات مستهجنة قد تكون مرتبطة بالمعاني الأخرى التي تدل عليها الكلمة أو العبارة" [43]

ومن المشاكل التي تعترض طريق المعنى مشكلة المشترك: وهو وجود أكثر من معنى للفظ واحد من غير أولوية بين هذه المعاني بعضها البعض، فهي متكافئة في علاقتها باللفظ.

فيحدث الإشكال فيما لو عبر المتكلم بلفظ مشترك كلفظ العين الذي يدل على الدرهم والشمس والعين الماء والجاسوس، فكيف سيفهم ال متلقي المقصود من الخطاب عندئذٍ؟

هنا وللحد من أثر هذه المشاكل التي تعترض المعنى يدرس التداوليون اللغة في حيز الاستعمال غير مكتفين بالوضع الذي تتجلى فيه هذه المشكلات بشكل أكبر، مراعين في ذلك السياق التخاطبي الذي يلعب دوراً في فهم المعنى، والقرينة التي تعد ع اضداً للمعنى المراد [44]، مستحضرين لمبادئ التخاطب من بيان التكلم الذي يفترض أن يكون متعاوناً متجنباً مواطن الإبهام، وأن يكون صادقاً فيما يقول غير مخاتل ولا مناور، فهنا يمكن أن يتبادر إلى ذهن المتلقي مقصود المتكلم من غير لبس ولا غموض[45].

نظرية أفعال الكلام

أول من أطلق هذا المصطلح هو أوستن في كتابه كيف تفعل الأشياء بالكلمات ثم تبعه جون سيرل في تطوير هذه النظرية.

تقوم هذه النظرية على النظر إلى اللغة على أنها "أداء أعمال مختلفة في آن واحد، وما القول إلا واحد منها، فعندما يتحدث المتكلم فإنه في الواقع يخبر عن شيء، أو يصرح تصريحاً ما، أو يأمر، أو ينهى، أو يلتمس، أو يعد، أو يشكر.. "[46].

وتنظر نظرية أفعال الكلام إلى اللغة على أنها مخاطبة تعبر عن أفعال حقيقة، فالطلب يعبر عن رغبة في شيء ما، وحكم القاضي يعني الفعل المترتب على هذا الحكم بالسجن أو الإفراج، وعقد البيع اللفظي يعني تمليك البيت وتملك المال، وقول الرجل كلمة الطلاق لزوجته يعني أنه يقوم بفعل المفارقة، وهكذا هي اللغة عند

أوستن وسيرل تعبر عن مواقف فعلية، لذا سُميت عباراتنا اللفظية أفعال الكلام.

يقسم أوستن الفعل الكلامي الكامل إلى ثلاثة أفعال فرعية:

1 - فعل القول، أو الفعل اللفظي: وهو النطق بالجملة المفيدة متفقة مع قواعد اللغة، ففعل القول "يشتمل بالضرورة على أفعال لغوية فرعية، وهي المستويات اللسانية المعهودة: المستوى الصوتي، والمستوى التركيبي، والمستوى الدلالي".

2 - الفعل المتضمن في القول، أو الفعل غير اللفظي: ويراد به "الحدث الذي يقصده المتكلم بالجملة، كالأمر أو النصيحة "، وهذا الصنف "من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها ولذا اقترح أوستن تسمية الوظائف اللسانية الثاوية خلف هذه الأفعال: القوى الإنجازية، ومن أمثلة ذلك : السؤال، إجابة السؤال، إصدار تأكيد أو تحذير، وعد، أمر..."، فالفرق بين الفعل الأول والثاني : أن الثاني قيام بفعل ضمن قول في حين أن الفعل الأول مجرد قول.

3 - الفعل الناتج عن القول : وهو التأثير العملي للقول، الذي يقوم به المتلقي، كقبول الدعوة، وإجابة السؤال، وامتثال الأمر.

ويضيف الدكتور مسعود صحراوي إلى هذه الفروع الثلاثة فرعاً رابعاً استوحاه من كلام الأصوليين، فيكون الفعل الكلامي الكامل هو التالي:

- فعل القول
- الفعل المستدعى بالقول
- الفعل المتضمن بالقول
- الفعل الناتج عن القول

فهو يضيف الفعل المستدعى بالقول بناء على سبق الأصوليين في تعريف الأمر والنهي تعريفاً مغايراً لعلماء المعاني، فالأمر هو: "استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه" والنهي: "استدعاء الترك بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب" [47].

فالفعل المستدعى بالقول هو الأمر أو النهي أو الاستخبار...، والفعل المتضمن في القول هو ألفاظ العقود والمعاهدات، والأحكام القضائية ...، والفارق بينهما أن الفعل

وائل حمدوش

بعملية الاستنطاق والاستجواب للتراث، فإذا ما وجد أحد العلماء يذكر مصطلح القصدية في تمييزه الخبر عن الإنشاء وَسَمهُ بالتداولي[48].

وهل يحق لنا - إن رأينا فكرة من فكر التداولية عند أحد العلماء - أن نسمه بالتداولي، وما هي القيمة المعرفية المرجوة من البرهنة على أن تراثنا تداول أو بنيوي ما لم نطور في هذا المجال أو نقدم إسهامنا فيه؟ ثم أليست التداولية سلسلة مترابطة لم يطلق عليها وصف التداولية إلا بتكامل حلقاتها، فهي نظرية لو فقدت أحد عناصرها غاب عنها وصف التداولية، فلا يكفي وجود فكرة عند أحد ما لوصفه بالتداولي ما لم يكن يعمل في نفس المنهج والنظرية، ولكن ما قدمه الدكتور الصحراوي مهم في دقة قراءته للتراث وتخريجه، وهذا شيء يحسب له.

الكتابة في النظريات الحديثة والزيادة عليها خير - حسب اعتقادي - من القراءة الإسقاطية، لأنها تسير بالعلم في طريق تصاعدي تراكمي بنّاء، في حين أن الإسقاط يتوسع أفقياً من غير إضافة في المجال محل الدراسة، وقد قام الدكتور محمد محمد يونس علي بذلك في كتابه علم التخاطب الإسلامي، فقرأ التداوليين وقرأ الأصوليين وبين ما عند الأصوليين من إضافات تفيد الدرس التداولي، وناقش في كلا المنهجين من غير تخريج لأحدهما على الآخر إلا في سياق التقابل والمقارنة، إلا أن كتابيه (مدخل إلى اللسانيات) و(مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب) غلب عليهما طابع الاختصار، فلم يشرح كثيراً في قضايا التداولية مما شرحه غيره.

كلمة ختامية

إن الدرس التداولي ومن خلال القراءة في هذه الكتب درس غني وثري ، ويشكل حلقة متقدمة في مسيرة الدرس اللساني، ولكنه درس مترامي الأطراف متداخل المسائل، فكثير ممن كتب فيه عابه ضعف الترتيب وغياب التسلسل المنطقي للفكر، لأن كثيراً ممن دخل مجال البحث التداولي دخل إليه متلبساً بعض ما هو مكتوب فيه فنسج على منواله ونسخ من أفكاره، من غير أن يدرك تعليلات فكره، وتناسب مسائله، لذا فإننا بحاجة لمزيد من العمل في هذا الوافد الجديد، فنزيده فيه ضبطاً وتقعيداً وتصنيفاً، لتغدوا مسائله متكاملة متلاحقة، تتم الاستفادة منها بشكل أكبر، ولاسيما أن هذا العلم دخل ميدان العلوم الاجتماعية وعلوم الاتصال بقوة كبيرة.

المراجع

1 - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال